


# جهود
# الدكتور يوسف القرضاوي
# في خدمة السنة النبوية(*)

دكتور محمد سليم العوّا

السنة النبوية هي المصدر الثاني لشريعة الإسلام، وهي التفسير العملي للقرآن الكريم ، وهي النموذج الذي يُحتذى لتحقيق الحياة الإسلامية في أكمل صورها ، والمثال الذي يقتدى به من أحب أن يضع موضع التنفيذ قول الله تبارك وتعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾(الأحزاب : ٢١) .

والالتزام بالسنة النبوية هو معيار الحب الصحيح لله عز وجل : ﴿ قُلْ إِنْ كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾(آل عمران : ٣١) . بل إن النزول على حكم الرسول صلى الله عليه وسلم - في حياته - وعلى الأحكام التشريعية الثابتة بصحيح السنة، بعد وفاته ، هو مقتضى الإيمان نفسه ، حتى إن القرآن الكريم ينفي الإيمان عمن رغب عن حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بل عمن وجد في صدره مجرد حرج مما قضى به أو لم يسلم لحكمه تسليمًا تامًّا: ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾(النساء : ٣٥) .

لذلك ولغيره - مما هو مذكور في

(*) هذه الدراسة جزء من كتاب يرجى أن يصدر قريبًا يتضمن بحوثًا مهداة إلى الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي بمناسبة السبعين من عمره المبارك بإذن الله .

مواضعه من مباحث مكانة السنة النبوية في التشريع - لا يكون المرء عالمًا إلا إذا جمع إلى علمه بأي فرع من فروع العلم الإسلامي يتخصص فيه أو يبرع في مسائله ، العلم بالسنة النبوية ، علمًا يمكنه من الوقوف على صحيحها وضعيفها ، ويتيح له التمييز بين ناسخها ومنسوخها وبين ما كان منها خطابًا للأمة كلها ، على توالي عصورها وتتابع أجيالها ، وما كان خطابًا للحاضرين في «قضية عين لا عموم لها» . وأعلى العلماء كعبًا في العلم وأبقاهم أثرًا في الناس هم الذين يجمعون بين علوم الرواية وعلوم الدراية ، فلا يقفون عند نقل المتون ، ومعرفة طبقات الرجال ، وعدولهم من مجروحيهم ، بل يضيفون إلى ذلك النظر في النصوص نفسها ، وتمييز صحيحها من سقيمها ، وينزلون كل نص منزلته وفق الضوابط العلمية المتقنة التي سبق بها المحدثون علماء الدنيا كلها، فأسسوا علمًا موطأ الأكناف لا نظير له في علوم أهل الأديان ، فضلاً عن علوم غيرهم من الناس .

وحين دعاني الإخوة الكرام القائمون على إصدار مجلد يهدى إلى الأخ الجليل الشيخ يوسف القرضاوي لمناسبة بلوغه السبعين - مد الله في عمره ونفع بعلمه - ترددت ترددًا متواليًا ، وأبطأت على نفسي قبل أن أبطئ عليهم ، فعلم الشيخ وعمله وجهاده أوسع من أن يحصر الحديث عنه في مقال ، وفي أثناء هذا التردد أهداني الشيخ - حفظه الله - كتابه : «السنة مصدرًا للمعرفة والحضارة» ووجدتني وأنا أقرأ أولى صفحاته أتجه إلى الكتابة عن خدمة الدكتور القرضاوي للسنة النبوية في كتبه المختلفة وبحوثه المتنوعة .

وليس في الوسع الإلمام بكل موضع من كتب الشيخ - التي بلغ عددها سبعة وستين كتابًا - فيه خدمة للسنة النبوية الشريفة ؛ ولذلك اخترت من قائمة مؤلفاته كتبًا أربعة رأيت أن أجعلها موضوعًا لهذه الكلمة الوجيزة عن جهوده في خدمة السنة النبوية . والكتب التي اخترتها هي :

١ - مشروعه لمنهج موسوعة الحديث النبوي (١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م) .

٢ - كيف نتعامل مع السنة النبوية (١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م) .

٣ - المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٤ ـ السنة مصدر للمعرفة والحضارة (١٤١٥هـ = ١٩٩٥م) .

**١ ـ نحو موسوعة للحديث النبوي: مشروع منهج مقترح :**

كان إصدار «موسوعة للحديث النبوي تضم صحاح الأحاديث ، محققة، مبوبة ، مفهرسة ، مخرجة إخراجًا عصريًا مشوقًا، معلقًا عليها بما يوضح المفاهيم ، ويدفع الشبهات والمفتريات»، أملاً من الآمال التي راودت نفوس العلماء زمنًا طويلاً .

وفي سبيل وضع هذا المشروع موضع التنفيذ أعد الدكتور يوسف القرضاوي مشروعًا لمنهج مقترح للموسوعة قال عنه : أنه يعرضهُ «على أهل العلم في عالمنا الإسلامي ، ليبدوا ملاحظاتهم عليه ... والموسوعة إنما هي للمسلمين جميعًا ، فمن حقهم أن يكون لهم رأيٌ فيها . وما تشاور قوم قط إلا هُدوا لأرشد أمرهم .... والمسلم لايكتفي بطلب الحسن من الطرائق ، بل يسعي إلى التي هي أحسن...».

وقد بدأ الدكتور القرضاوي منهجه المقترح بتوطئة ذكر فيها أهم الكتب الموسوعية التي جمع أصحابها فيها ما ضمته كتب شتى من مصنفات الأئمة المحدثين ، ووصف كل كتاب وصفًا مختصرًا. فذكر ـ أولاً ـ أهم الكتب الجامعة بين الصحيحين (ويجب أن يضاف إليها الآن كتاب محدّث مصر الشيخ محمد أحمد بدوي ، حفظه الله ، وقد سمّاه «كفاية المسلم في الجمع بين البخاري ومسلم» واستوعب فيه رواياتهما معًا ، مع المحافظة على تراجم أبواب صحيح البخاري المعُبرة ـ كما وصفها العلماء ـ عن فقه الإمام البخاري، وذكر كل حديث أخرجاه بلفظيهما . كما ذكر متابعات البخاري وتعليقاته ، والآثار الموقوفة والآيات القرآنية التي اشتمل عليها صحيحه ، وقد صدر في مصر في أربعة مجلدات عام ١٩٩٠م).

ثم ذكر الدكتور القرضاوي الكتب الجامعة بين الصحاح وغيرها من مدونات الحديث ، فذكر كتاب: «التجريد للصحاح الستة» للحافظ أبي الحسن رُزَيْن بن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي ، وكتاب : «جامع الأصول في أحاديث الرسول» للحافظ الإمام مجد الدين بن الأثير الجزري ، وأسهب في التعريف به وبمنهج صاحبه . وذكر كتاب: « جامع

المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن» للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير ، الزرعي ثم الدمشقي ، ثم ذكر «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين الهيثمي ، ثم كتاب «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» للعلامة محمد بن سليمان الفاسي المغربي، ثم كتاب «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» للحافظ ابن حجر العسقلاني ، ثم كتاب « إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» للحافظ شهاب الدين البوصيري ، ثم كتاب «الجامع الصغير» و «زيادته» للإمام السيوطي ، ثم «الجامع الكبير» أو «جمع الجوامع» له أيضًا ، ثم كتاب «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال » للمتقي الهندي ، ثم كتاب «الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور» للعلامة عبد الرؤوف المناوي .

وقد وصف الدكتور القرضاوي هذه الكتب جميعًا وصفًا مختصرًا كافيًا للتعريف الوجيز بكل منها . ولكن الأهم من هذا الوصف هو المآخذ التي بينها عليها جميعًا ، والتي من أجلها كان لابد من مشروع موسوعة عصرية للحديث النبوي الصحيح . فقد ذكر الدكتور القرضاوي أن آفات هذه المحاولات التي ذكرها هي :

١ ـ تجريدها الأحاديث من أسانيدها.

٢ ـ الجمع بين المقبول والمردود من الحديث .

٣ ـ أن بعضها فيه الشديد الضعف والمنكر والموضوع .

٤ ـ أن بعضها لم يبين درجة الحديث تصحيحًا وتضعيفًا .

٥ ـ أن البعض الذي عني ببيان درجة الحديث لم يسلم من انتقاد وتعقب .

٦ ـعدم الاستيعاب .

٧ ـ عدم مناسبة التبويب لهذا العصر.

وأرجع ذلك كله إلي سببين ، أولهما: «أن تلك الجهود كانت جهودًا فردية ، وعمل الفرد ـ إذا لم يراجع ويناقش ـ لايسلم من القصور والآفات»، والثاني: «أنها كتبت في زمن غير زمننا » . وقد أدى ذلك بالدكتور القرضاوي إلى الدعوة إلى موسوعة «عصرية تقوم بجهود جماعية ... ويستخدم فيها ما وصل إليه عصرنا من إمكانات علمية وعملية .. ؛ لتوازن الأمة بين ما كسبته من نتاج العلم ، وما تتطلع إليه من رحيق الإيمان، ثم تكون

هذه الموسوعة للصحيح والحسن من الحديث ، وهما اللذان يقبلان - دون غيرهما - في الاستدلال على الحكم الشرعي . وهي موسوعة لكل مثقف مسلم في عصرنا ... تأخذ بيده نحو فهم سليم للإسلام ومصادره».

وقد اقترح الدكتور القرضاوي أن يكون ترتيب الموسوعة الحديثة العصرية ترتيبًا موضوعيًّا يعطينا «تعاليم السنة في الموضوع الواحد مجتمعة مرتبة في موضع واحد » . وذكر طريقة ذلك التصنيف الموضوعي والأقسام الرئيسية الكبرى فجعلها اثني عشر قسمًا . وضرب مثالاً واضحًا للتقسيم الداخلي أو الفرعي في كل قسم .

والحق أن الترتيب الموضوعي هو الذي يتفق مع هدف الموسوعة كما تصوره مشروع الدكتور القرضاوي لها. فإن الترتيب المعجمي (الألفبائي) لايستفيد منه إلا من كان يعرف أول ألفاظ الحديث ، وقد يكون للحديث الصحيح روايات عدة تختلف اللفظة الأولى في بعضها عن البعض الآخر فيصعب ، وقد يستحيل ، الوصول إلى الحديث حتى لمن عرف أولى كلماته ما لم تكن هي المروية في النص الذي ضمته الموسوعة . أما الترتيب الموضوعي فإن النظر في الباب أو الفصل أو الفرع يضع أمام الباحث النصوص النبوية الصحيحة كافة فيجد ضالته وإن لم يعرف - في الأصل - نصًّا معينًا يبحث فيه ، أو لفظًا بذاته يهتدي إلى الحديث به .

واقترح الدكتور القرضاوي أن « تضم الموسوعة الصحيح والحسن من الحديث فقط ؛ إذ هما اللذان يحتج بهما . وتؤخذ منهما الأحكام وتعرف في ضوئهما هداية الله تعالى ، وهَدْيُ رسوله صلى الله عليه وسلم» .

وهذا الكلام حق كله . ومثله في وجوب العمل به والاعتماد عليه الأسباب الثلاثة التي ذكرها في وجوب الاستغناء عن الحديث الضعيف ، وهي : أن في الصحيح كفاية وغنًى ، وأن الشروط التي اشترطها العلماء لرواية الضعيف لا تراعى عند التطبيق عادة ، فيظن القارئ أو السامع أن كل ما تسبقه عبارة تدل على نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيح يحتج به ، وأن الأحاديث الضعيفة ، وإن كانت لا تثبت حكمًا شرعيًّا ، كثيرًا ما تتضمن مبالغات يرفضها العقل الصريح، ويردها الدين الصحيح .

وأقوى من ذلك في وجوب رد الحديث الضعيف، وعدم روايته أو نقله في الموسوعة المنشودة، بل في الكتب المؤلفة عامة، ما ذكره الدكتور القرضاوي - وهو صحيح - من أن العلماء الذين نقل عنهم التساهل في رواية الحديث الضعيف في فضائل الأعمال إنما كانوا يعنون به ما عرف في المصطلح المتأخر باسم (الحسن)، وعلى ذلك فلا عذر لأحد في الاحتجاج بالضعيف أصلاً.

والتفرقة التي يجريها كثير من العلماء - وقد ذكرها الدكتور القرضاوي - بين ضعيف لا ينجبر ضعفه، وضعيف خفيف الضعف تقويه الشواهد، تفرقة محل نظر؛ لأن القائلين بها شرطوا في الشواهد المقوية أن تكون «سالمة من الضعف» أو من «سبب الضعف»، وهذا الاشتراط يجعل الحجة في الرواية التي خلت من سبب يضعفها لا في الرواية الضعيفة أصلاً. وقد أحسن الدكتور القرضاوي حين نهج منهج أئمة التحقيق فقرر أنه لا عبرة بتعدد الطرق وكثرتها، وإنما العبرة بسلامة الطريق التي يروى بها نص منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، من العلل القادحة.

وهذا المبدأ الذي قرره الدكتور القرضاوي، وقرره من قبله المحققون من أئمة هذا الشأن يغني عن القيود الثلاثة التي ذكرها لتقوية الحديث الضعيف «بكثرة الطرق». فالحق أن كثرة الطرق الضعيفة لا تزيد الحديث إلا ضعفاً. وطريق واحدة صحيحة أو حسنة، سالمة من الشذوذ والعلة، تكفي ليثبت بها النص ويعمل بما تضمنه من حكم، أو يتبع ما فيه من توجيه، أو يصدق ما فيه من خبر. فالحجة في الطريق الواحدة الصحيحة ولا حجة في طرق كثيرة ضعيفة بالغة ما بلغت كثرتها.

ومن أجمل ما تضمنه مشروع الموسوعة التذكير بعدم صحة المقولة الذاهبة إلى أن علماء عصرنا لا يجوز لهم أن يصححوا أو يحسنوا ما لم ينص الأئمة السابقون على حسنه أو صحته. فالحق أن باب التصحيح في الحديث مثل باب الاجتهاد في الفقه، كلاهما غير قابل للإغلاق. وقد حفظت عن شيخنا العلاّمة محمد مصطفى شلبي قوله: «هذه مسألة اجتهادية، لا يقبل القول فيها إلا ممن بلغ رتبة الاجتهاد في الفقه أو رتبة النظر في الحديث رواية ودراية.

فإن كان القائل بها من هؤلاء فوجوده يرد عليه قوله ، إذ هو لايحل له تقليد غيره . وإن كان القائل بها ليس أهلاً للاجتهاد الفقهي أو النظر في الحديث ، فكلامه لا قيمة له ولا عبرة به» .

والشرط الوحيد لذلك هو الأهلية العلمية بشروطها المعروفة في علم أصول الفقه وعلم أصول الحديث .

وقد تناول الدكتور القرضاوي في مشروعه موضوع المصادر التي يؤخذ منها الحديث النبوي ، ورأى أن الواجب الرجوع إلى المصدر الأصلي دون المختصرات أو الجوامع التي ضمت أحاديث كتاب واحد مجردة من السند ، أو ضمت أحاديث عدة كتب مجموعة بعضها إلى بعض . وتحدث عن نسبة الحديث إلى من أخرجه من أصحاب الكتب ، وعن ترتيب ذكرهم عند تعددهم ، وعن كيفية انتقاء الروايات وذكر الزيادات والمخالفات . واقترح أن تضم الموسوعة الأحاديث الموقوفة على الصحابة باعتبارهم : « نقلة القرآن والسنة ، وأفهم الناس لهما ؛ لمشاهدتهم أسباب النزول والورود ، ومعرفة القرائن والملابسات ، والعيش في مدرسة النبوة ، والتمكن من ناصية اللغة ... مع سلامة فطرة ، ونور بصيرة ، وقوة إيمان ، وصدق التزام ...» .

ولاشك أن هذا العمل يقوي الموسوعة ، ويزيد الثقة بمعاني الحديث التي يتداولها العلماء مما له أصل من فهم الصحابة أو عملهم ، فإذا قدم كل باب - كما اقترح الدكتور القرضاوي - بآيات القرآن الكريم المتصلة به ، كان أمام القارئ صورة ، أقرب ما تكون إلى الاكتمال للموضوع الذي يبحث فيه .

ولم يكتف الدكتور القرضاوي بالاقتراح النظري - بكل ما تضمنه من تفصيلات - بل زاد على ذلك أن ألحق به مثالين لحديثين نبويين ، بين فيهما كيف يكون العمل في الموسوعة : جمعًا بين الروايات ، وشرحًا للحديث ، وتخريجًا له مع ذكر حال رجاله باختصار، ولاسيما إن كان فيهم من «تُكُلِّم فيه».

وقد مهّد القرضاوي بهذا العمل ، الصغير في حجمه ، الكبير في قيمته ومعناه ، طريق العمل في الموسوعة المعاصرة للحديث النبوي ، التي ندعو الله أن يتم إنجازها في أقرب وقت وعلى أحسن صورة .

## ٢ ـ كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط :

وضع الدكتور القرضاوي هذا الكتاب ليبين كيف نتعامل مع السنة النبوية «بعيداً عن تضييق الحَرْفيين الذين يجمدون على الظواهر ، ويغفلون المقاصد ، ويتمسكون بجسم السنة ، ويهملون روحها ! وبعيدًا أيضًا عن تمييع المتهاونين والمتعالين الذين يدخلون البيوت من غير أبوابها ، والذين يقحمون أنفسهم فيما لا يحسنون ، ويقولون على الله ورسوله ما لا يعلمون».

وحاول أن ينصف «السنة من خصومها اللدّ ، ثم من أنصارها ، الذين يسيئون إليها بضيق أفقهم ـ مع حسن نيتهم وإخلاصهم ـ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا» .

وكفى بهاتين المهمتين الجليلتين شاغلاً لعالم ، وموضوعًا لكتاب .

وسجّل الدكتور القرضاوي في مطلع الكتاب (ص٢٧) أن «أوضح ما تتمثل فيه أزمة الفكر هي أزمة فهم السنة والتعامل معها ، وخصوصًا من بعض تيارات الصحوة الإسلامية ... فكثيرًا ما أُتي هؤلاء من جهة سوء فهمهم للسنة المطهرة » .

وحذّر من آفات ثلاث ـ يقع فيها كثير من الناس ـ هي : **الغلوّ** الذي يقود إلى التحريف اتباعًا للهوى . **وانتحال** أهل الباطل الذين يحاولون أن يدخلوا على الإسلام ما ليس منه ، ويلصقوا به من المبتدعات والمحدثات ما تأباه طبيعته وترفضه شريعته ، وتنفر منه أصوله وفروعه . **وتأويل** أهل الجهل الذي تشوّه به حقائق الإسلام ، ويحرّف به الكلم عن مواضعه ، وتنتقص به أطراف الإسلام .

وقد قعد العلماء لهذه الطوائف كل مرصد ، فوقف للغلاة أهل الوسطية الإسلامية الذين أشربوا سماحة الشريعة ورحمتها وبساطتها فردّوا عليهم غلوّهم، وبينوا فساد عملهم وسوء عاقبته .

ووقف لأهل الباطل المنتحلين في الإسلام ما ليس منه ، علماء الرواية الذين سماهم أحمد بن حنبل (الجهابذة) ، وهم حفظة السنة ، وعلماء الرجال ، ونقلة الصحيح ونقدة الضعيف ، فسدّوا منافذ الانتحال وبينوا المقبول من المردود، وأصبح عَمَلُهم عَلَمًا على علم الحديث الإسلامي ، حتى قال العلماء : «الإسناد من الدين . ولولا الإسناد لقال

من شاء ما شاء»!!

وتصدى لأهل الجهل الفقهاء العاملون الذين ردوا مقولاتهم وبينوا انحرافاتهم ، وأثبتوا الحق بدليله ، وردوا الضلالة على أصحابها ، مهما يكن شأنهم ، غير خائفين في الله تعالى لومة لائم .

والكتاب - بعد بابه الأول - دليل علمي وعملي موثق لتجنب هذه الآفات مجتمعة . وإذا كان كل ما ذهب إليه الدكتور القرضاوي في المسائل المتعددة التي أثارها وبحثها موثقًا ، مردودًا إلى أصوله من علم السلف الصالح ، فإن جمعه بين دفّتي كتاب واحد ، وعرضه بالأسلوب القوي المشوّق الذي تتميز به كتابة الدكتور القرضاوي ، وترتيبه ذلك الترتيب المنطقي القويم ، كل ذلك جدير بأن يسلك الكتاب في عداد المصنفات العصرية الرائدة في علوم الدراية .

وقد شدَّد الدكتور القرضاوي في القسم الأخير من باب الكتاب الأول على ضرورة الاقتصار على الاستدلال بالحديث الصحيح والحسن دون الضعيف . وقد ذكر سوء صنيع بعض المفسرين واستشهادهم بالضعيف بل دفاعهم عن «الموضوع» من الأحاديث بزعم أنها كذب (لرسول الله) وليست (كذبًا عليه) مما هو محرم!! ولا يملك مسلم إلا أن ينضم إلى الدكتور القرضاوي حيث يقول : «ولا نملك هنا إلا أن نحوقل ونسترجع ... فقد جهل هذا الشيخ ذو النزعة الصوفية أن الله أكمل لنا الدين ... فلم نعد في حاجة إلى من يكمله لنا ، باختراع أحاديث من عنده ، كأنما يستدرك على الله أو يمتن على محمد صلى الله عليه وسلم ، بقوله له : أنا أكذب لك لأتمم لك دينك الناقص ... » . (ص ٣٦) .

وقرن الدكتور القرضاوي التحذير من رواية الضعيف وقبول الموضوع بالتحذير من ردّ الأحاديث الصحيحة ، لاسيما «ردها بناءً على فهم خاطئ لاح في ذهن امرئ غير متخصص ولا متثبت؛ مما يدلنا على ضرورة التأني والتحري والتدقيق في فهم السنة ، والرجوع إلى مصادرها وأهلها .. » (ص٣٩) .

وضرب القرضاوي أمثلة للفهم الخاطئ الذي ردت به أحاديث صحاح: فذكر من رد حديث «اللهم أحيني مسكينًا ... » بناءً على فهمه أن المسْكَنَةَ هي الفقر من المال ، والحاجة إلى الناس ، وهما ينافيان استعاذة النبي

من فتنة الفقر ، وسؤاله الله تعالى العفاف والغنى ... والحق أن المسكنة هنا لا يراد بها الفقر، وإنما يراد بها - كما بين العلماء - التواضع والإخبات ، وألا يكون من الجبارين المتكبرين ، وقد كان سلوك النبي صلى الله عليه وسلم كله بعيدًا عن الكبر بكل صوره ، حتى قال لمن هابه حين دخل عليه :« هوّن عليك، فلست بملكٍ ، إنما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد بمكة » .

وذكر إنكار بعض المعاصرين حديث تجديد الدين ، إذ فهم من التجديد أنه التطوير بحيث يلائم الزمن ، فقال: إن الدين لا يجدد ، بل هو ثابت لايتغير .!!

وهذا الفهم ليس بشيء ، فالصحيح أن تجديد الدين هو تجديد فهمه ، والإيمان به ، والعمل له . فليس التجديد إخراج صورة جديدة للدين ، وإنما هو «العودة به إلى حيث كان في عهد الرسول وصحابته ومن تبعهم بإحسان» (ص ٤٢) .

وذكر ردّ بعض جرآء أهل عصرنا حديث أركان الإسلام الخمسة بحجة أن الجهاد لم يذكر فيه فهو موضوع !! فقال الدكتور القرضاوي معقبًا «وجهل هذا أن الجهاد إنما يجب على بعض الناس دون بعض ، ولا يفرض عينًا إلا في ظروف خاصة ولاعتبارات معينة ، بخلاف هذه المعاني الخمسة ، التى طابعها العموم لكل الناس » .

«ولو كان منطق هذا الإنسان صحيحًا لوجب عليه أن يرد آيات القرآن التي وصفت المؤمنين والمتقين ، وعباد الرحمن ، و الأبرار ، والمحسنين ، وأولي الألباب وغيرهم ، ممن أثنى الله عليهم في كتابه ، ووعدهم بأجزل المثوبة، و لم يذكر في أوصافهم الجهاد ». ( ص٤٣)

وهذا كلام نفيس لا يقل قوة عما نقله القرضاوي بعده مباشرة من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية .

والحق أن آفة رد الحديث الصحيح بفهم خاطىء متعجل كادت تصبح آفة عامة ، لا يقع فيها العامة والدهماء وحدهم ، بل يقع فيها كثير ممن يتصدون للكتابة في الصحف ، ولمخاطبة الناس من خلال مختلف وسائل الاتصال والإعلام ، وهذا البحث في كتاب الدكتور القرضاوي بالغ الفائدة في تنبيه هؤلاء إلى خطورة ما يصنعون . وفي تنبيه الجماهير المستمعة أو القارئة إلى عدم التسليم بإنكار الحديث قبل سؤال

أهل العلم ، ومعرفة معناه الصحيح ، أو تأويله المقبول .

وفي الباب الثاني من الكتاب تناول الدكتور القرضاوي بحث السنة باعتبارها مصدرًا للفقيه والداعية .

ففي مجال الفقه والتشريع تحدث عن مكانة السنة ، ونقل أقوال الأئمة المعتبرين في الاحتجاج بها والنزول على ما يثبت فيها من أحكام باعتبارها بيانَ القرآنِ الكريم .

ومن أمتع ما في هذا الباب ، وأنفعه، الموضوع المعنون : ضرورة الوصل بين الحديث والفقه . ( ص ٥٥ ـ ٥٩) .

وفي هذا الموضوع بين الدكتور القرضاوي أنه من الضروري سدّ الفجوة بين المشتغلين بالفقه والمشتغلين بالحديث. « فالغالب علي المشتغلين بالفقه أنهم لا يتقنون فنون الحديث ، ولا يتعمقون في معرفة علومه ولا سيما علم الجرح والتعديل ... ولهذا تتفق عندهم أحاديث لا تثبت عند أئمة هذا الشأن من صيارفة الحديث ، ومع هذا يثبتونها في كتبهم ويحتجون بها لما يقررونه من أحكام الحلال والحرام ، والإيجاب والاستحباب» ( ص ٥٥) . ثم قال: «والغالب على المشتغلين بالحديث أنهم لا يجيدون معرفة الفقه وأصوله والقدرة على استخراج كنوزه ودقائقه ، والاطلاع على أقوال أئمته .. وأسباب اختلافهم ، وتنوع اجتهاداتهم» .... «مع أن كل فريق في حاجة إلى علم الآخر ، ليكمل به ما عنده ، فلابد للفقيه من الحديث ... ولابد للمحدث من الفقه ، حتى يعي ما يحمله ، ولا يكون مجرد ناقل ، أو يفهمه على غير وجهه » . ( ص٥٦) .

وهاتان الآفتان فاشيتان اليوم ، فالذين يطلبون الحديث أكثرهم لا يعتنون بعلوم الدراية ، فضلاً عن الفقه وأصوله ، والذين يطلبون الفقه لا ينظرون في الحديث أصلاً ويتناقلون منه ما في كتب الفقهاء دون بحث ولا تمحيص . وما أحسن ما نقله الدكتور القرضاوي عن سفيان بن عيينة : « لو كان الأمر بيدنا لضربنا بالجريد كل محدث لا يشتغل بالفقه ، وكل فقيه لا يشتغل بالحديث» .

ويوجد في كتب الفقه ـ كما يقول القرضاوي ـ «الضعيف الشديد الضعف، وما لا أصل له بالمرة» (ص٥٦) . بل إن «كتب أصول الفقه نفسها لا تخلو من

الأحاديث الواهية والموضوعة والتي لا أصل لها ...» (ص٥٩) .

وكل ما قاله الدكتور القرضاوي في هذا الموضوع صحيح .

والمخرج من هذه الآفة عندي - آفة الانفصال بين الفقه والحديث - يكمن في أمرين ، أولهما : إصلاح مناهج التعليم في الجامعات والمعاهد المعنية بالعلوم الدينية ، بحيث لا يتخرج الطالب في أحد القسمين إلا وقد أخذ حظًّا كافيًا من علوم القسم الآخر . وثانيهما : أن يتنبه العلماء والدعاة والمدرسون الذين يعقدون حلقات العلم في المساجد والبيوت إلى ضرورة الربط بين علوم الفقه وعلوم الحديث ؛ لأن المتخرجين على هؤلاء العلماء والدعاة المدرسين لا يقلون تأثيرًا على الناس عن نظرائهم المتخرجين في الجامعات والمدارس الرسمية. بل إن خريجي الحلقات العلمية قد يكونون أشد خطرًا من هؤلاء ، إذ كثيرًا ما يكتفي الواحد منهم ببعض أطراف ما سمعه من شيخه وينطلق بعد ذلك خطيبًا للجمعة، ومفتيًا للناس ، وقد «يتزبَّبُ قبل أن يُحَصْرِمَ» فيصبح شيخًا متبوعًا وليس له من العلم شيء نافع أو قدر كافٍ .

ومعظم من يسمّون «بالدعاة» و«الشيوخ» ، من نتاج العمل الإسلامي العام في المساجد والبيوت والزوايا ، من هؤلاء الذين فارقوا شيوخهم ، قبل أن يستكملوا جمع ما عند هؤلاء من العلم ، لأسباب متعددة ، وتحولوا ، بدورهم ، إلى مشايخ لغيرهم ... وهكذا يقل العلم، ويقبض العلماء ، فيتخذ الناس رؤساء جهالاً يفتون بغير علم ، فيضلون ويضلون .

وتدارك هذا الوضع الخطير واجب على العلماء العاملين ، قام الدكتور القرضاوي - في بحثه هذا - بالتنبيه إليه ، فجزاه الله خيرًا كثيرًا ونفع بما كتب ، وهدى من بيدهم مقاليد الأمور إلى العمل به .

وفي القسم الثاني من هذا الكتاب ، حقق الدكتور القرضاوي القول في مسألة رواية الحديث الضعيف في الترغيب والترهيب. ونقل أقوال أئمة المحدثين في شأنها وجمع بينها جمعاً حسناً بكلام العلاّمة ابن رجب الحنبلي في شرحه لكتاب العلل للترمذي. ومن أهم ما في هذا الموضع من الكتاب تنبيه الدكتور القرضاوي إلى رفض بعض العلماء قديماً وحديثًا أن يُروى الحديث

الضعيف في الترغيب والترهيب والرقائق والمواعظ، أو في غيرها من أبواب الأحكام. وهذا هو الحق الذي لا يجوز غيره. وهو صحيح مذهب المنقول عنهم جواز رواية الضعيف في فضائل الأعمال، كما نقله القرضاوي نفسه عن عدد من العلماء القدماء والمحدثين.

ثم إن الشروط التي اشترطها المجيزون لرواية الضعيف في الترغيب والترهيب لا تراعى - كما قال القرضاوي بحق في هذا الموضع وغيره من كتبه - فلا حجة في التمسك بها بوصفها عاصمًا من توهم الصحة أو ثبوت العمل، أو مشروعيته، أو وجوبه، مع كون العمل في التطبيق يجري على خلافها .

وبعد أن ذكر الدكتور القرضاوي منع العلماء من ذكر الحديث الضعيف بصيغة الجزم: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وهو ضابط مهم، بيّن أن الخطباء والمذكرين والمؤلفين الذين يروون الأحاديث الضعيفة لا يلقون بالاً لهذا التنبيه.!! (ص٧٦). ثم ذكر أن رواية الضعيف في فضائل الأعمال لا تعني إثبات حكم به (ص٧٨ - ٨٢). وإنما أجازوا روايته للحض «على عمل صالح ثبت صلاحه بالأدلة الشرعية المعتبرة، أو الزجر عن عمل سيئ ثبت سوءه بالأدلة الشرعية ، و لم يقصدوا أن يثبتوا بالحديث الضعيف صلاح العمل أو سوءه». ثم استدرك فقال : «ولكن كثيرًا من عامة الناس - بل من المحدثين أنفسهم - لم يفرقوا بين جواز رواية الضعيف بشروطه وإثبات العمل به » . (ص٧٩)

وضرب الأمثلة لذلك كالاحتفال بيوم عاشوراء، والذبح فيه، واتخاذه عيدًا، والاحتفاء بليلة النصف من شعبان بقيام ليلها وصيام نهارها.. ووجود هذه الأمثلة وغيرها في حياة الناس، وصحيح معنى كلام العلماء المحققين في المسألة، يدعوان إلى القول بعدم جواز رواية الحديث الضعيف في شيء أصلاً. ففي الصحيح ـ كما قال الدكتور القرضاوي - كفاية ومقنع. وسد ذرائع الفساد مقدم علي فتح ذرائع المصلحة. والثابت بطريق شرعي معتبر لا يحتاج إلى تقويته بطريق ضعيف أو مشكوك فيه.

ويؤيد ما نراه ما ذكره الدكتور القرضاوي، بعد أن نقل كلامًا دقيقًا وصادقًا لابن تيمية في معنى العمل بالحديث الضعيف (ص٨٠ - ٨١) حيث قال القرضاوي : «ورغم هذا

البيان رأينا الكثيرين يثبتون التحديدات والتقديرات بالحديث الضعيف».!!

ولذلك، فإن فائدة بيان العلماء لحقيقة هذه المسألة هي أن نمتنع عن رواية الضعيف أصلاً إلا مع بيان ضعفه؛ إذ الثابت أن كل تحذيرات العلماء قد ذهبت هباءً ، فيتعين الوقوف عند الصحيح والحسن، وعدم تجاوزهما إلى الضعيف إلا مبينًا ضعفه ؛ لئلا يغتر به أحد.

وقد عنون الدكتور القرضاوي للباب الثالث والأخير، من الكتاب بعنوان: «معالم وضوابط لحسن فهم السنة النبوية»، وجمع فيه ثمانية أمور لا غنى عن واحد منها لفهم صحيح للسنة النبوية مهما يكن موقع الناظر فيها : فقيهًا، أو داعية، أو واعظًا، أو مدرسًا، أو باحثًا، أو مهتمًّا بغير ذلك من الاهتمامات التي يحتاج في أدائها إلى النظر في السنة النبوية والتزود من معينها.

ففي الضابط الأول بيّن الدكتور القرضاوي ضرورة فهم السنة في ضوء القرآن الكريم. «فالقرآن هو روح الوجود الإسلامي، وأساس بنيانه، وهو بمثابة الدستور الأصلي، الذي ترجع إليه كل القوانين في الإسلام ، فهو أبوها وموئلها.

والسنة النبوية هي شارحة هذا الدستور ومفصلته، فهي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن، ومهمة الرسول أن يبين للناس ما نزّل إليهم ... ومعنى هذا أن تفهم السنة في ضوء القرآن ». (ص٩٣) .

وعلى هدي هذه القاعدة بين الدكتور القرضاوي بطلان حديث (الغرانيق) لمنافاته لسياق الآيات التي زعموا أنهن ذكرن فيها، فالآيات من سورة النجم (١٩ - ٢٣) تندد بالأصنام وتنكر على عبّادها من دون الله فكيف يدخل فيها مدح الغرانيق ورجاء شفاعتهن؟!

وبالقاعدة نفسها أبطل الدكتور القرضاوي الحديث الذي تقول كلماته عن النساء: «شاوروهن وخالفوهن»، فهو حديث مكذوب لمنافاته قول القرآن الكريم : ﴿ **فَإِنْ أَرَادَا فِصَالاً عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا**﴾ (البقرة: ٢٣٣).

وانتهى من فهمه لآية الأنعام (١٤١): ﴿**وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ**

وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ - انتهى من فهمه لهذه الآية، كما سبق له أن فعل في «فقه الزكاة» - إلى وجوب الزكاة في كل مزروع تنبته الأرض، وإلى ضعف الأحاديث المعارضة لذلك.

وقرر الدكتور القرضاوى في هذا الموضع قاعدة مهمة حيث قال : «من حق المسلم أن يتوقف في أي حديث يرى معارضته لمحكم القرآن إذا لم يجد له تأويلاً مستساغاً» (ص٩٦). وبيّن أنه هو نفسه متوقف في معنى حديث أبي داود «الوائدة والموءودة في النار» ؛ لأن الحكم على الموءودة بالنار يعارض قوله تعالى ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ(٨)بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ(٩)﴾ (التكوير : ٨-٩). وأنه متوقف في الحديث الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم لرجل سأله عن أبيه أين هو : «إن أبي وأباك في النار» وقال الدكتور القرضاوي هنا : «لكني أوثر في الأحاديث الصحاح التوقف فيها، دون ردها بإطلاق، خشية أن يكون لها معنى لم يفتح عليّ به بعد».(ص٩٨)

وهذا ورع حسن، وإشفاق من القول بغير علم، يحمد لصاحبه. وهو مع ذلك نقل ردّ شيخنا حجة الإسلام في عصرنا، الشيخ محمد الغزالي - رحمه الله- لحديث «إن أبي وأباك في النار»، ونقل مناقشة الأبّي - شارح صحيح مسلم - لتسليم الإمام النووي بالحديث على إطلاقه، وبنائه حكمين عامين عليه، وانتهاء الأبّي إلى أنه : إما خبر آحاد فلا يعارض المقطوع به شرعًا من عدم استحقاق العذاب إلا بعد إقامة الحجة على المنكر أو الرافض، وإما أنه - ومثله من الأحاديث الواردة بعذاب بعض أهل الفترة - خاصة بهؤلاء لسبب يعلمه الله، وإما أن المستحقين للتعذيب هم الذين أحدثوا أموراً من الضلال والفساد لا يعذرون بها. وضرب القرضاوي لذلك مثلاً أن يكون قد وأد ابنته أو نحوه فيما هو معلوم القبح لكل العقلاء . (ص٩٩) .

ومع أني أحمد التوقف الذي ذهب إليه الدكتور القرضاوي، فإنني لا ألوم من أبدى في هذه الأحاديث رأيه، كالأبّي وشيخنا الغزالي رحمهما الله ، فإن التوقف ، وإن أراح ضمير صاحبه، وأمانته العلمية، يبقي السائلين وطلاب

المعرفة في حيرة من الأمر، لا سيما ونحن نتحدث عن معارضة القرآن نفسه، لا عن معارضة العقل ومدركاته، أو العلم ومكتشفاته.

ولعل الجمع بين الموقفين يكون بإبداء الرأي في الحديث مع التحفظ بأن هذا هو رأي العالم المسئول حتى وقت الجواب، وقديماً جعل علماؤنا تحفظًا دائمًا على كل رأي أبدوه هو قولهم: «والله أعلم»، وهو تحفظ مستصحب دائمًا من كل فروع المعرفة الإنسانية ، وهو كافٍ لعذر كل ذى رأي إذا تغير بعد ذلك رأيه ، أو فتح الله له من أبواب المعرفة ما لم يكن مشرعًا أمامه حين أفتى أو علّم أو كتب أو تكلم.

والواجب، على كل حال، كما بين الدكتور القرضاوي، أن يدقق كل التدقيق في ظن معارضة الحديث الصحيح للقرآن الكريم تجنباً للانزلاق إلى ردّ الحديث الصحيح بالظنون والأوهام.

وقد تناول الدكتور القرضاوي - بعد ذلك - موضوع جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد «بحيث يرد متشابهها إلى محكمها، ويحمل مطلقها على مقيدها، ويفسر عامها بخاصها، وبذلك يتضح المعنى المراد منها، ولا يضرب بعضها ببعض».(ص١٠٣)

وضرب مثلاً لذلك بسوء فهم بعض الأحاديث، منها الأحاديث الواردة في النهي عن إسبال الثوب، فذكر غلو بعض الشباب في أمرها، ورميهم من لم يقصر ثوبه - كما يفعلون - بقلة الدين ولو كان من العلماء والدعاة.

وبين أن الصواب في هذه القضية يعرف بالنظر في مجموع الأحاديث، وهو أن النهي والوعيد إنما وردا فيمن يفعل ذلك خُيَلاء. ثم قال الدكتور القرضاوي: «إن أمر اللباس يخضع في كيفيته وصورته إلى أعراف الناس وعاداتهم ... والشارع هنا يخفف عن الناس القيود، ولا يتدخل إلا في حدود معينة ليمنع مظاهر السرف والترف في الظاهر، أو قصد البطر والخيلاء في الباطن..».

وهذه قاعدة مهمة ينبغي النظر إليها في مجمل الشئون المبنية على الأعراف والعادات، وفي تفصيلاتها ؛ لأن الأصل في الشرع أن يضع عن الناس إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، وأن يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر، وأن لا يجعل عليهم في الدين من حرج. ولذلك

كان العرف معتبرًا في تقرير الأحكام إلا حيث يصادم نصًّا صحيحًا فيعمل النص ويهمل العرف.

وما أحسن ما نقله الدكتور القرضاوي عن الحافظ العراقي : «والخروج على العادة أحيانًا يجعل صاحبه مظنة الشهرة، وثياب الشهرة مذمومة في الشرع أيضًا. فالخير في الوسط». (ص١٠٨)

ثم عالج الدكتور القرضاوي موضوع الجمع أو الترجيح بين مُختَلِفِ الحديث، فالأصل في النصوص الشرعية ألا تتعارض. وشَرَحَ هنا القاعدة التي تقول بتقديم الجمع على الترجيح، ومثّل لذلك بأحاديث زيارة النساء للقبور، وأحاديث العزل، وبيّن وجه الجمع بين ما ظاهره التعارض من رواياتها. ثم تناول موضوع النسخ في الحديث وبين موقف العلماء المحققين منه، ومتى يقال بالنسخ ومتى لا يقال به.

وحين بحث الدكتور القرضاوي موضوع فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها مثّل لذلك بحديث «أنتم أعلم بأمور دنياكم» وحديث «أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين» وحديث «لا تسافر امرأة إلا ومعها محرم» وحديث «الأئمة من قريش». وبيّن السبب الذي ورد فيه كل حديث منها، والعلة التي بني كل حديث عليها، وأن العمل بهذه الأحاديث منوط بهذه العلل، فيدور الحكم مع علته وجوداً وعدمًا، كما هو مقرر في علم أصول الفقه.

وأيد الدكتور القرضاوي رأيه هذا بموقف عثمان رضي الله عنه من ضالة الإبل، وبالمقرر عند المحققين من العلماء من تغير الأحكام المنصوصة، إذا كانت مبنية على العرف، متى تغير هذا العرف، ومثل لذلك بأمثلة : منها تغير نظام العاقلة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومنها التوسعة على الناس بإخراج زكاة الفطر من أنواع من الأطعمة التي لم يرد بها النص، مادامت من غالب قوت البلد، وبإخراجها بدءًا من أول رمضان في بعض المذاهب، أو من منتصفه في بعضها الآخر، بعد أن كانت في مجتمع المدينة النبوية تخرج صباح يوم العيد، بعد صلاة الصبح وقبل صلاة العيد. ووصف الدكتور القرضاوي إجازة إخراج قيمة زكاة الفطر نقودًا بأن فيه رعايةً لمقصود النص النبوي وتطبيقًا لروحه، وربما كانت

القيمة أوفى بمهمة الإغناء للفقراء من الطعام. بل قال : إن « هذا هو الفقه الحقيقي ». (ص١٣٥).

وقد قدم الدكتور القرضاوي لبحثه لمسألة فهم الأحاديث على ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها، بما يمكن أن نجعله ختامًا لعرضنا لهذا الكتاب الجليل من كتبه في خدمة السنة النبوية. قال - حفظه الله - : «لابد لفهم الحديث فهمًا سليمًا دقيقًا من معرفة الملابسات التي سيق فيها النص، وجاء بيانًا لها وعلاجًا لظروفها، حتى يتحدد المراد من الحديث بدقة ولا يتعرض لشطحات الظنون، أو الجري وراء ظاهر غير مقصود». وقال قبل ذلك مباشرة: «وهذا يحتاج إلى فقه عميق، ونظر دقيق، ودراسة مستوعبة للنصوص، وإدراك بصير لمقاصد الشريعة، وحقيقة الدين، مع شجاعة أدبية، وقوة نفسية للصدع بالحق وإن خالف ما ألفه الناس وتوارثوه. وليس هذا بالشيء الهين..» ص١٢٥).

والناظر في كتاب : كيف نتعامل مع السنة، يشهد للشيخ القرضاوي - إذا أنصف ولم يتعسف - بالحظ الوافر من ذلك كله، مع الإحاطة النادرة بأقوال العلماء وآرائهم وتأويلاتهم وأسباب اختلافهم، وهو كتاب لا يجوز أن يفوت عالمًا، ولا طالب علم، أن ينتفع به ويستفيد منه.

## ٣- المنتقى من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري:

كتاب الترغيب والترهيب للحافظ عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري هو أعظم كتب الترغيب والترهيب، بإجماع العلماء. وهو المعين الذي يستقي منه معظم الدعاة والوعاظ والمدرسين ما يرد في ثنايا كلامهم أو كتاباتهم من الحديث النبوي الشريف.

وقد جمع الحافظ المنذري في كتابه كل ما كان في كتب من سبقه من العلماء من أحاديث الترغيب والترهيب. وأحاديث الترغيب والترهيب ترقق القلوب وتحرك في النفوس الدواعي لعمل الخير، والزواجر عن الشر، رغبة فيما عند الله من النعيم، ورهبة مما عنده - سبحانه - من العقاب.

وقد بين القرضاوي سبب عمله في (انتقاء) أحاديث من الكتاب وتيسير وصولها للناس مشروحة شرحًا مبسطًا يفيد منه المبتدئ ولا يستغربه المنتهي.

فقد رأى «ولع (بعض الناس) بالأحاديث الواهية والمنكرة والشديدة الضعف، بل والموضوعة، أكثر من ولعه بالصحيح والحسن ؛ لأن تلك تحمل من التهويل والمبالغات ما يثير عواطف العامة من الناس، وينتزع إعجابهم (ومصمصة) شفاههم، غير مبالٍ بما يحدثه ذلك من استنكار لدى المثقفين والمستنيرين، وما يترتب عليه من إفساد وعي المسلمين بحقيقة الدين.

وحسب هؤلاء إذا احتج عليهم محتج، أو أنكر عليهم منكر ، أن يقولوا: «هذا الحديث في كتاب الترغيب والترهيب».(ص٤٧).

وقد رام الدكتور القرضاوي «اختصار الكتاب بحذف الضعيف والمكرر منه، والتعليق عليه بما لابد منه في أضيق نطاق، وبذلك ننقذ كثيرين من التعلق بالضعيف من الحديث ». (ص٤٨).

ولا شك أن هذا عمل جليل، نهض لمثله من قبل الإمام الحافظ بن حجر العسقلاني، ولكن الفروق بين عمل القرضاوي وعمل ابن حجر كثيرة بيّنها الدكتور القرضاوي في مقدمة كتابه (ص٧٧ - ٧٩) وهي تجعل الاعتماد على المنتقى ضرورة للراغب في الاستفادة من عمل الإمام المنذري رحمه الله.

وقد قدم الدكتور القرضاوي بين يدي مختصره - المنتقى - بمقدمة ضافية عن فكرة الترغيب والترهيب وأساسها الديني والنفسي، ثم تحدث عن الترغيب والترهيب في القرآن الكريم - وهو موضوع يحتاج إلى أن يفرد له كتاب - ثم تحدث عن الترغيب والترهيب في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وتناول في ذلك ذكر الكتب التي جمعت هذه الأحاديث إلى أن ختمها المنذري بكتابه الجامع.

وتحدث الدكتور القرضاوي عن أساليب الترغيب والترهيب في الحديث، وعن أنواع الثواب والعقاب، وعن الجزاء في اليهودية والنصرانية والفرق بينه وبين فكرة الجزاء في الإسلام. فالجزاء في الإسلام متنوع شامل ، فهو يشمل - في جانبي العقوبة والمثوبة - الأجزية الدنيوية، والأخروية، والروحية، والمادية، الفردية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية. وذكر الدكتور القرضاوي أمثلة من الحديث الصحيح لذلك كله تدل على صحة ما قرره عن مفهوم

الجزاء في الإسلام.

وتحدث الدكتور القرضاوي في مقدمته - أيضًا - عن أساليب الترغيب والترهيب وصوره في الحديث الشريف، وعن المثوبات والعقوبات الروحية والنفسية المعجلة. ثم وقف مع فئتين تعارضان فكرة الترغيب والترهيب، هما الفلاسفة والصوفية، ورد على كل منهما ردًّا علميًّا رصينًا، وأنكر على المتصوفة مبالغتهم في إنكار العبادة رغبة في الثواب، أو رهبة من العقاب، واستدل بالقرآن الكريم وصحيح السنة النبوية على صحة التقرب إلى الله بالعبادة رغبة ورهبة. ثم عقب بكلام الإمام ابن قيم الجوزية الذي بين فيه حقيقة الجنة والنار، وختمه بقوله : «إن مطلوب الأنبياء والمرسلين والصديقين والشهداء والصالحين هو : الجنة، ومهربهم: من النار».

ومن أجمل ما في مقدمة الدكتور القرضاوي للمنتقى ما ذكره - نقلاً عن الإمام الغزالي - من فائدتي استحضار الخوف واستحضار الرجاء، فأما الخوف ففائدتا استحضاره : أن يزجر النفس عن المعاصي، وأن لا يعجب الإنسان بطاعاته فيهلك. وأما الرجاء ففائدتا استحضاره: البعث على الطاعات ؛ لأن الخير ثقيل، والشيطان عنه زاجر، والهوى إلى ضده داعٍ، وأنه - أي الرجاء - يهوِّن على المرء احتمال الشدائد والمشقات، فإن من عرف ما يطلب هان عليه ما يبذل.

ثم ذكر الدكتور القرضاوي عمله في الكتاب، وجملته أنه حذف منه الضعيف والمكرر، وعلق عليه تعليقات مبسطة تفيد القارئ أيما فائدة.

وقد اقتصر الدكتور القرضاوي على إخراج الصحيح والحسن من أحاديث «الترغيب والترهيب»، دون الضعيف والموضوع، وقد بين في صفحات (٤٨ - ٦١) مسألة الأحاديث الضعيفة والتساهل في روايتها في فضائل الأعمال، على نحو ما بينه في دراسته «كيف نتعامل مع السنة». ولم يقتصر في الانتقاء على ما صححه المنذري أو حسنه، بل ضم إلى رأيه رأي غيره من أئمة الحديث ونقاده. وقد أسهب الدكتور القرضاوي - وحسناً فعل - في بيان منهجه في الحكم على الحديث، وكيفية تتبعه أقوال أئمة الصناعة الحديثية واستخلاص الحكم الصحيح على الحديث منها. ومن أوفق ما وفّق إليه في

ذلك ما وصفه بقوله: «ولم أجعل عمدتي في الانتقاء هو سلامة السند وحده ، بل ضممت إلى ذلك النظر في المتن أيضًا، أي في محتوى الحديث ومضمونه: أيتفق مع أصول الإسلام العامة ومفاهيمه الثابتة، وقيمه المتفق عليها أم لا ؟

ومن هذه المفاهيم ألا يعارض قاطعًا عقليًّا، ولا حقيقة علمية، كما لا يعارض قاطعًا شرعيًّا أو حقيقة دينية سواء بسواء ... من أجل ذلك تركت بعض الأحاديث التي قد تقبل من ناحية السند ولكنها تحتوي في متنها ما يوجب التوقف، فلم أدخلها في هذا المنتقى» . (ص٧٣).

وقد قارن الدكتور القرضاوي بين منتقاه ومختصر الحافظ ابن حجر بطريقة غير مباشرة حين ذكر مآخذه على مختصر ابن حجر ، وهي : مبالغته في الاختصار، وعدم إكماله العمل في الكتاب ، فقد وقف عند كتاب الحدود وترك ما بعده ، وهي أبواب كثيرة، وإبقاؤه أحاديث غير ثابتة مع أنه ذكر أنها غير ثابتة عنده، وعدم كتابته مقدمة تبين منهجه ، ولماذا أبقى في مختصره ما أبقاه وحذف ما حذفه، وأنه لم يلتزم الصحة فيما أبقاه مع أن بعض ما أخرجه من الضعيف نص هو نفسه في كتبه الأخرى على ضعفه، وأنه يحذف أحياناً تعقيبات المنذري مع أهميتها في بيان درجات الحديث.

وهذه المقارنة، غير المباشرة، تبين فضل عمل الدكتور القرضاوي، وسده حاجة كانت قائمة إلى أن وفقه الله إلى القيام بإخراج هذا المنتقى للناس. فإذا أضيف إلى ذلك تصحيحه ما وقع في الأصل نفسه (الترغيب والترهيب) من أوهام وأغلاط ، سواء ما كان مصدره المنذري نفسه (فقد أملى الكتاب كله من حفظه دون مراجعة) وما كان من عمل النساخ، الذين قلما يخلو كتاب من أثر أيديهم في التصحيف والتحريف، إذا أضيف هذا الصنيع إلى مزايا عمل القرضاوي في الانتقاء العلمي، تبين لكل ذي معرفة بكتاب «الترغيب والترهيب» وبعلوم الحديث مدى الجهد الذي بذله الدكتور القرضاوي، ومبلغ العناء الذي تعرض له، وهو ما جعل كتابه بالمنزلة العليا من الكتب المصنفة في عصرنا خدمة للسنة النبوية الشريفة.

والقارئ للمنتقى يجد فيه - كما يقول مصنفه-:

١- مجموعة طيبة من روائع التوجيه وحقائق المعرفة وجوامع الكلم وشوامخ الأدب تكلم بها رسول لا ينطق عن هوى، وهي تفصيل وبيان لما جاء في القرآن الكريم ، يرد على من زعموا الاستغناء عن السنة بالقرآن.

٢- ويجد القارئ في «المنتقى» شمول الإسلام، وتكامل تعاليمه ، فهو عقيدة وعبادة، وخلق وسلوك ، ودولة وسياسة، ونظام معاملة، وأصول حكم وقضاء.

٣- وفي الكتاب ثروة من البيان والأدب الرفيع، صيغت بأرفع أساليب التعبير فمثلت قمة البيان البشري.

٤- وفي «المنتقى» من أدب الدعوة، ومناهج التربية ما يتضمن أحسن نتاج العصر من مزايا ومحاسن، ويتنزه عما فيه من نقائص وآفات.

٥- و«المنتقى» كله حافز لفعل الخير ونصرته، ووازع عن تأييد الباطل، والوقوع في الشر، ومعصية الله ورسوله.

والحق أن هذا المنتقى - بما أثبته مصنفه فيه وما استبعده - يقطع بعلو كعبه في علوم الرواية والدراية جميعًا. وهو خدمة رائعة للسنة النبوية، وعمل جليل لا يجوز أن يخلو منه بيت مسلم، ومهما قيل في وصفه فإن الإحاطة بقيمته لا تكون إلا لمن طالعه. فجزى الله أخانا الكريم الدكتور القرضاوي عن صنيعه فيه أحسن الجزاء.

## ٤- السنة مصدر للمعرفة والحضارة:

هذا الكتاب ثلاثة أقسام :

القسم الأول : يتناول الجانب التشريعي في السنة، وهو البحث الذي عرف في الدراسات الأصولية المعاصرة بعنوان (السنة التشريعيةوغير التشريعية). وقد أقر الدكتور القرضاوي في بحثه مبدأ تقسيم السنة، الذي قال به المحققون قديمًا وحديثا، فمن السنة ما هو تشريع عام، ومنها ما هو تشريع خاص، ومنها ما هو تشريع دائم للناس كافة، ومنها ما هو حكم في قضية بعينها، ومنها ما هو تشريع عارض جاء لسبب معين يبقى ببقائه ويزول بزواله، وقد يعود العمل به إذا وجد السبب مرة أخرى، ومنها ما ليس بتشريع أصلاً.

وقد ناقش الدكتور القرضاوي في هذا القسم الذي زاد عدد صفحاته على تسعين صفحة معظم المسائل التي ذكرها

القدماء والمحدثون في دراستهم لهذه المسألة.

ومن أهم ما بينه في هذا البحث، الانحراف الذي أصاب فهم بعض المعاصرين لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن تأبير النخل، الذي ورد في قوله صلى الله عليه وسلم: «أنتم أعلم بأمور دنياكم». فبين أنه يعني خروج المسائل التي تدفع إليها الحاجات الدنيوية والغرائز البشرية العادية عن مجال التشريع، فلا يتدخل فيها الدين «إلا حيث يكون فيها إفراط أو تفريط أو انحراف، كما أنه يتدخل ليربط حركات الإنسان كلها - حتى الغريزية والعادية منها - بأهداف ربانية عليا، وقيم أخلاقية مثلى، ثم ليرسم آدابًا إنسانية راقية في أداء هذه الأعمال». (ص١٥، ١٦).

وانتقد الدكتور القرضاوي أيضًا مبالغة بعض المعاصرين في نفي صفة التشريع عن السنة، كما انتقد بحق موقف المنكرين أن يكون في السنة شيء صدر غير مقصود به التشريع.

ونهج الدكتور القرضاوي في بحثه كله منهج الوسطية الإسلامية الذي وصفه بقوله: إنه الاعتدال والتوازن، والنظر إلى المسألة «بعمق وإنصاف وتجرد، في ضوء النصوص المحكمة للقرآن والسنة، وفي ضوء مقاصد الشريعة وقواعدها، وفي ظلال هدي السلف وفهمهم». ورد على الغلاة والمقصرين رد الفقيه المحقق والمحدّث المدقق، وعرض مواقف العلماء من هذه القضية قدامى ومحدثين، ونبه إلى أن أول من أوضح التفرقة بين السنة التشريعية وغير التشريعية هو الشيخ أحمد بن عبدالرحيم المعروف بـ(شاه ولي الله الدهلوي.) الهندي، وذلك في كتابه (حجة الله البالغة) حيث قسم السنة إلى قسمين: تشريعي وغير تشريعي، أو بتعبير الدهلوي: «ما سبيله تبليغ الرسالة، وما ليس من باب تبليغ الرسالة».

وانتهى الدكتور القرضاوي من ذلك كله، إلى صحة أصل التقسيم، وإلى أن الخلاف في التطبيقات.

ومن أهم ما بينه هذا البحث أن علماء الصحابة والتابعين لم يهملوا هذه القضية، ولكنهم أولوها عنايتهم عندما ناقشوا، في مسائل لا تحصى، ما إذا كان الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها سنة أو ليس بسنة. وأن معنى ذلك أن بعض ما يرد عن النبي صلى الله عليه

وسلم ليس بسنة، وأن ما كان سنة فهو مطلوب الاتباع.

وأكد الدكتور القرضاوي ذلك بأمثلة عديدة من الأحاديث النبوية التي تباينت مواقف العلماء من الصحابة ومن بعدهم، في الأخذ بها. وحذر من الإفراط والتفريط اللذين يقع فيهما كثير من الناس بإثبات صفة التشريع، أو نفيها، دون تبصر في حقيقة الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم، ودون إعمال لمقاصد الشرع أو دون تأهل أصلاً للنظر والاجتهاد.

والقسم الثاني من الكتاب، خصصه الدكتور القرضاوي للنظر في السنة باعتبارها مصدراً للمعرفة، وتحدث في ذلك عن المعرفة الغيبية والمعارف الإنسانية، وعن السنة والتربية، والسنة والبيئة، والسنة وعلم الصحة، وعن السنة والاقتصاد، وفي كل موضوع من هذه الموضوعات أورد الدكتور القرضاوي من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ما يؤكد أن السنة تتضمن ما لابد للمسلم من الإحاطة به، من أمور الغيب وأمور الحياة على سواء، وقرر الدكتور القرضاوي في وضوح أن: «المعرفة الأساسية التي نستفيدها من السنة، ليست هي المعرفة المتعلقة بشئون الحياة المتطورة ... فهذه يتعلمها الإنسان بالممارسة عن طريق المحاولة والتجربة... وهذه الحقيقة عرفناها من السنة أيضًا...» واستشهد لذلك بحديث: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

وفي هذا القسم من العلم النبوي والفهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما ينبغي للمثقف المسلم - فضلاً عن الداعية والمشتغل بعلوم الإسلام - أن يقف عليه ويستفيد منه، فما أكثر ما نجهل أين توضع النصوص النبوية في سياق المعرفة المعاصرة، وفي أيدينا ثروة لا تنضب من توجيهات النبي صلى الله عليه وسلم في كل مجالات الحياة، لو وضعت مواضعها لغيرت كثيرًا من أحوالنا، ولبينت حقائق من هدي هذا الدين، تصلح بها الحياة، وهي لا تزال مجهولة عند أكثر الناس.

ولا يقل القسم الثالث (السنة مصدرًا للحضارة) عن القسمين السابقين أهمية، بل ربما تميز عنهما بجدَّتِه وابتكاره. وقد تناول الدكتور القرضاوي فيه فقه الآيات والسنن، فبين وجوب معرفة آيات الله تعالى في الأنفس والآفاق، وسننه في الكون والمجتمعات، وهي

القوانين الثابتة التي تجري على الآخرين كما جرت على الأولين، ثم تناول فقه المعرفة ، وأراد به فقه تأصيل العلم، وهو فقه تكاثرت في شأنه نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، ثم تناول فقه الحياة، فتحدث عن أفضل الأعمال، وعن ضرورة فقه الواقع ، أي معرفته معرفة صحيحة دقيقة، وعن فقه مقاصد الشريعة وهي الحكم والأهداف الكلية التي من أجلها شُرعت الأحكام وفرضت الفرائض، ولكل منها أهداف اجتماعية وأخلاقية، مع أهدافها الروحية.

وأشار الدكتور القرضاوي في هذا الموضع إلى مسألتي تعليل الأحكام ووجوب رعاية المصالح.

وهاتان المسألتان هما لُب التشريع وجوهره، فقه بهما من فقه، وقعد بجهلهما من قعد.

ثم تحدث بعد ذلك عن فقه مكارم الشريعة، وعن الاتباع في الدين والابتداع في الدنيا ، وهما أصلان متكاملان، فالله تبارك وتعالى لا يعبد إلا بما شرع، والحياة لا تكف عن التطور والتقدم، والواجب على المسلم أن يعمر الأرض بما يستطيع من خير. وإلى ذلك أشار الحديث الصحيح: «من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده..».

وما أكثر ما سن الأخ الجليل الدكتور يوسف القرضاوي من سنن الخير في حياته العلمية المباركة، ومن أحسنها هذا الكتاب الذي نختم بحديثنا عنه حديثنا عن جهوده في خدمة السنة النبوية، فهو تصنيف غير مسبوق، التزم فيه الاستمداد المباشر من القرآن والسنة- كما التزم ذلك في سائر كتبه وبحوثه - ونظر في أقوال العلماء نظر الخبير بها، فأخذ وترك عن بينة وبصيرة.

***

وبعد، فقد طال هذا البحث أكثر مما قدرت، وهو مع ذلك لا يغني عن مطالعة الكتب التي ذكرتها، والتي لم أذكرها، للوقوف على عمله في خدمة السنة الذي يسلكه - بفضل الله تعالى- في سلسلة حفظتها المبلغين عن النبي صلى الله عليه وسلم. فإن التبليغ كما يكون بنقل النصوص، يكون بفقهها، والجمع بين المتماثلات منها، والتفريق بين المختلفات، بما يظهر وحدة هذا الدين، واتساق أحكامه، وإحكام بنيانه، وقد فعل الدكتور القرضاوي من كل

ذلك ما يذكر له ويشكر.

والله قدير أن ينفع بعلمه، وأن يثبت لسانه وقلمـه وقلبه، وأن يجعلنا وإياه ممن يعملون بما يعلمون، ويقولون ما يفعلون.

